يبقى الرهان على إعطاء القطاع الإستشفائي حقه فينهض بالإقتصاد الوطني

البروفسور بيار يارد
نقيب المستشفيات في لبنان

رغم كل الصعوبات والتحديات، كان وما زال نجاح القطاع الإستشفائي في لبنان مرتبطاً بعدة عوامل اهمها، اولاً، تشغيله من قبل كفاءات بشرية مشهود لها على مختلف المستويات من طبية، تمريضية، تقنية وادارية، ثانياً، شجاعة لا محدودة لمبادرة القطاع الخاص في الإستثمار مع ادارة حكيمة ومسؤولة، وثالثاً، بتوفيره التعليم العالي الممتاز مع إرتباطه بجامعات مرموقة لها تاريخ عريق، تعتمد على مراكز ابحاث وشراكات مع مؤسسات عالمية مما يساهم في التحديث المستمر للمعرفة والإكتشافات في مجال الطب والعلاج.

ولا شك ان هذا الصمود حفظ له المكان المناسب في سدّة المراكز الإقليمية. والحمد لله فهو يتمتّع بسمعة دولية يفتخر بها كل لبناني في الداخل وفي الإغتراب، لأنه الأكثر تطوّراً في الشرق الأوسط.

ولكن هاجس إمكانية الإحتفاظ بهذه المكانة يراودنا دائماً كقيّمين ومسؤولين على صروح استشفائية، هي في تنافس يومي من اجل تحسين الجودة والخدمة، وإدخال التطوّر السريع من بابه الواسع، وذلك بسبب عدم ايلاء الشأن الصحّي الاولوية اللازمة من قبل البعض.

في مطلع ٢٠٢٦، كان التمنّي بتجاوز مسألة التعرفات الإستشفائية المجحفة والمستحقات غير المسددة للقطاع قائما للإنطلاق نحو إهتمامات أخرى في سياق خدمات جديدة تكون قيمة مضافة في سجلّ القطاع المشرّف، لكن المعطيات اليوم غير مطمئنة، خصوصاً وإن لقاءاتنا مع الشركاء من الهيئات الضامنة الرسمية والخاصة مازالت تقتصرعلى مستحقات وتعرفات محددة لا تعكس الكلفة الحقيقية رغم إعتراف البعض بإرتفاعها على المستشفى، المدفوعة بشيخوخة السكان، زيادة الأمراض المزمنة، والتقدم التقني الطبي المعتمد على الذكاء الإصطناعي وغيره من تقنيات حديثة... فما يعرضه كل من وزارة الصحة العامة، تعاونية موظفي دولة، جيش، قوى امن وسائر الأجهزة العسكرية من تعرفات يبقى بعيداً عن الكلفة الحقيقية لها.

في خضم الأزمة المالية، راهن البعض على انهيار القطاع الصحي في لبنان بعد إقفال الأقسام داخل المستشفيات التي اعتادت على توفير ارقى انواع الرعاية الصحّية ضمن امكانياتها المالية المحدودة، المقيّدة بوتيرة متصاعدة للكلفة المبنية على ما تسدده من فواتير للمستلزمات الطبية والادوية بعد

رفع الدعم عنها، ولأكلاف صيانة الأجهزة والمعدات، ورسوم اشتراكات الكهرباء وشراء المحروقات، فضلاً عن التزاماتها بتسديد الأجور والرواتب للعاملين فيها مع زيادات غلاء المعيشة حفاظاً على ديمومتهم، سيما ان تدهّور القدرة الشرائية في المرحلة الأخيرة افضى الى هجرة كبيرة للأطباء والكوادر الصحية. فالإنهيار المالي المتسارع لم يعد مجرد تحدٍ معيشي، بل انقلب دافعاً رئيسياً للهجرة، نتيجة تآكل القدرة الشرائية وزوال الضمانات المالية المستدامة.

هذا دون ان ننسى مشكلة حجز اموالها في المصارف وتعقيد مسار التسليفات والقروض الميسرّة التي تساعد في ضخّ السيولة اللازمة. ورغم ذلك فوجئ الجميع بسرعة تعافيه.

مشكور معالي وزير الصحة العامة على تفهمّه لوضع المستشفيات ولمطالبها المحقّة، الا ان تحديد حصّة وزارته بالموازنة العامة مخيّب للآمال: فالمبلغ المرصود لتغطية الإستشفاء ٢٧٠ مليون دولار، هو ربع القيمة المحدّدة لتغطية الحاجات بشكل كامل وهي بحدود المليار دولار. وهذا ما سمعناه منه بالأمس القريب.

ووفق وزير المالية، فإن "وزارة الصحّة العامة هي أكثر وزارة تنفق من موازنتها". وما يزال الرقم المخصّص للإستشفاء أقل بحوالى خمسين مليون دولار مما كان عليه في العام ٢٠١٩. فعلى اي قاعدة عادلة يمكن اليوم إجراء المقاربة بين ما هو مرصود من نفقات وما هو مطلوب لتسديد الكلفة، ولتلبية الطلب المتزايد.

اما الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذي يبدي مديره انفتاحه على كل الحلول بما يضمن حق المريض والمستشفى فما زالت تعرفاته المطبقة بعيدة عن ارقام دراستنا العلمية، رغم الجهود المبذولة لإجراء المقاربة الصحيحة.

وفي ما يتعلق بشركات التأمين فالتهرّب من رفع التعرفات الى المستوى التي كانت عليه في العام ٢٠١٩ ما زال سيّد الموقف. وللتذكير فإن الإتفاق المعمول معها بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والقاضي بتسديد نسبة ٥٠٪ من تعرفة العام ٢٠١٩ نقدًا بالدولار الـ "فريش" على أن ترتفع تباعاً إلى ٥٥ ٪ ثم ٦٥ ٪ ثم ٧٠ ٪ لتصل قيمة التعرفة في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى نسبة ١٠٠ ٪، أي إلى ما كانت عليه التسعيرة في العام ٢٠١٩ لم يطبق.

وقيمة التعرفات لا تزال عند ٧٠ ٪ من التعرفات المعتمدة في العام ٢٠١٩ للفواتير التي تغطى داخل المستشفى و٥٠٪ من تعرفة الـ ٢٠١٩ للصور والفحوصات الخارجية التي تحصل خارج المستشفى، علماً ان اقساط التأمين ارتفعت على المؤمنين ووصلت الى ما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة النقدية،لا بل تجاوزتها.

نداؤنا اليوم كمستشفيات الإبتعاد عن مواقف كل المزايدات؛ فالهمّ الصحي يجب ان يكون الملتقى بيننا جميعاً كشركاء في تحمّل المسؤولية، وفي إنتقاء القرار السليم الكفيل بالنهوض، وبالإعتراف بأهمية دور كل طرف والأهم بتأمين حق الصحة للجميع.

"عندما تغيب الصحة، لا يمكن للحكمة أن تتجلى، ولا يمكن للفن أن يظهر، ولا يمكن للقوة أن تقاتل، وتصبح الثروة بلا فائدة، ولا يمكن تطبيق الذكاء".

عبارة للجراح وعالم التشريح اليوناني هيروفيلوس يجدر التوقف عندها وإيفاء الملف الصحي العناية المناسبة في لبنان، سيما وان قناعة دول العالم تترسّخ اليوم بالإعتماد على السياحة الإستشفائية والطبية كرافعة للإقتصاد الوطني وهو ما نحن بامسّ الحاجة لتبنّيه في لبنان.

فهل من يدرك ويقتدي فيُعطى القطاع الصحي والإستشفائي حقّه فينهض بدوره بالإقتصاد الوطني ؟